

دور الحكومة والقطاع الخاص في التنمية

د. عبدالله محمد الصادق
الجمعية الاقتصادية الخليجية

«الحكومات يمكن ان تفشل بسبب انها تتدخل في الاقتصاد بشكل محدود جداً أو بسبب انها تتدخل بشكل كبير جداً».

"Governments may fail either because they do too little, or because they do too much"

W. Arthur Lewis

حائز على جائزة نوبل للاقتصاد

بمعنى آخر، يمكن ان تكون كبيرة ومهيمنة، ولكن يمكن ان تكون محدودة ولكنها غير فعالة.

اتفاق واشنطن

Washington Consensus

1	الترشيد المالي	6	تحرير التجارة
2	اعادة اولويات المصرفيات العامة	7	تحرير قيود الاستثمار الاجنبي المباشر
3	الاصلاح الضريبي	8	الخصخصة
4	تحرير السياسة النقدية وخاصة اسعار الفائدة	9	ازالة القيود التنظيمية
5	تبني اسعار صرف تنافسية	10	ضمان حقوق الملكية

تقييم اتفاق واشنطن

يمكن تلخيص اتفاق واشنطن كالتالي:

- ★ Stabilize استقرار اقتصادي
- ★ Privatize خصخصة
- ★ Liberalize تحرير اقتصادي

ولكن الاشكالية الاساسية لاتفاق
واشنطن تكمن في الخلط بين الوسائل
والغايات.

تحرير الاقتصاد والخصخصة

يبقى القول بان تحرير الاقتصاد
يتطلب بالضرورة تعزيز سياسة
الخصخصة والتي بدورها
يساهمان بشكل فعال في اندماج
الاقتصاد الوطني في الاقتصاد
العالمي.

الخصخصة اشكالية التعريف

يشير المفهوم بالمعنى الضيق إلى بيع المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

ولكن الخصخصة قد تعني أيضاً:

❖ التخلص من المؤسسات الحكومية الخاسرة.

❖ أو تحويل دائم أو جزئي لنشاطات إنتاج الخدمة العامة للقطاع الخاص.

❖ أو سياسة تعتمد بشكل متزايد
على آلية السوق وعلى مبادرات
القطاع الخاص. وضمن هذا
السياق يمكن الإشارة إلى عملية
تنظيم ورقابة "regulation"
للاحتكارات الطبيعية "natural
monopolies" مثل :

❖ الاتصالات

❖ مرافق الكهرباء والماء

❖ النقل

والتي تهدف بالاساس إلى حماية
المصلحة العامة.

الخصخصة والبنك الدولي

تشير مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي إلى أن الأهداف الرئيسية لعملية الخصخصة هي كالتالي:

(1) تخفيض وترشيد القطاع العام من خلال بيع المؤسسات العامة التجارية، وإعادة هيكلة المؤسسات الأساسية وتصفية ما ليس إليه منها حاجة.

(2) زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تحويل مسئوليات إنتاج الخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

(3) حسن الاستفادة من الموارد المحدودة من خلال جعل المؤسسات التي تمت خصصتها أكثر استجابة للمتطلبات التجارية وظروف السوق.

(4) تخفيض الدعم المقدم من الميزانية العامة لهذه المؤسسات وبالتالي تمكين الحكومة من المرونة والحركة في مجال السياسة المالية. كما يشجع ذلك إمكانية توفير موارد أكثر من خلال النظام البنكي للقطاع الخاص.

(5) إيجاد موارد مالية للميزانية العامة من خلال بيع المؤسسات العامة.

(6) تحسين الإجراءات القانونية واللوائح من خلال فصل الأنشطة والسلطات المنظمة للخدمات الرقابية عن الأنشطة الإنتاجية (والتي تقدم الخدمات) في المؤسسات العامة.

(7) زيادة قاعدة الملكية الخاصة وتعزيز تطور سوق رأس المال.

(8) جذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمارات المنتجة.

الخصخصة

ويبقى القول بان هناك نمطين اساسيين لتحقيق الخصخصة كالتالي:

(1) نمط الانتقال الفوري والشامل او ما يطلق عليه **Shock Therapy** ويستند على الحكمة «لا يمكن عبور الهوة مرتين».

(2) نمط الانتقال التدريجي او ما يطلق عليه **gradual Therapy** ويستند على الحكمة الصينية «تحسس الصخور قبل عبور النهر» واتبعته الصين التى بدأت عملية الانفتاح منذ عام 1978.

كما يتطلب نجاح عملية الخصخصة ما يلي:

(1) مجلس متخصص في ادارة ورقابة عملية الخصخصة.

(2) اصدار قانون للخصخصة.

(3) تشكيل لجان متخصصة للتقييم.

(4) ايجاد نظام ضريبي كفاء يستطيع ان يعوض الميزانية العامة في حال الخصخصة.

(5) انشاء صندوق للعمالة الفائضة يتم تمويله من إيرادات الخصخصة.

(6) تعيين مراقب مستقل لمراقبة الجودة والسعر او ما يطلق عليه OMBUDSMAN.

الحكومة والقطاع الخاص:

الاطار الماكرو اقتصادي وفجوة الادخار - الاستثمار

تتمتع اقتصادات مجلس التعاون الخليجي
بمؤشرات اقتصادية ايجابية فيما يتعلق
بالنمو الاقتصادي، والتوظيف، واستقرار
الاسعار الى حد ما. ولكن الخاصية
الاساسية التي تتمتع بها تتمثل في :

الفوائض المالية

الفوائض المالية

والتي تعكسها مؤشر صافي الحساب الجاري ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي. وباستثناء عام 2009 المرتبط بتداعيات الأزمة المالية العالمية، فإنه يمكن القول بان اقتصاديات دول مجلس التعاون تتمتع بفجوة ادخار-استثمار تسمح لها بزيادة معدل الاستثمار الداخلي وكذلك الاستثمار الخارجي نظراً لمحدودية طاقة الاستيعاب المحلية في بعض الدول.

معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	2000-2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	6.1	8.4	6.3	3.2	4.7	2.1	2.0	2.8
الكويت	7.7	6.5	4.2	(7.8)	2.5	8.2	6.3	1.9
عمان	3.7	6.7	13.1	3.9	5.0	5.4	5.0	3.9
قطر	11.2	18	17.7	12.0	16.7	14.1	6.3	4.9
السعودية	3.9	2.0	4.2	0.1	5.1	7.1	6.0	4.2
الامارات العربية المتحدة	8.2	6.5	5.3	(4.8)	1.3	5.2	4.0	2.6

نسبة صافي الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	2000-2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	6.3	15.7	10.2	2.9	3.6	12.6	9.9	10.5
الكويت	28.8	36.8	40.9	26.7	31.9	44	44.1	39.2
عمان	10.3	5.9	8.3	(1.2)	8.6	16.7	14	10
قطر	25	25.4	28.7	10.2	26.7	30.2	29.6	26.8
السعودية	15.6	24.3	27.8	5.6	14.6	26.5	26.1	22.7
الامارات العربية المتحدة	9.8	6.9	7.9	3.5	3.2	9.7	9.3	10.1

نسبة العجز أو الفائض في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

الدولة	2000-2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	1.6	1.9	4.9	(6.6)	(7.0)	(2.4)	(3.9)	(3.6)
الكويت	28.2	39	19.8	26.8	25.2	29.1	30.2	26.4
عمان	9.1	11.1	13.7	(2.1)	4	8.1	7.1	5.8
قطر	8.7	10.9	9.8	13.4	2.6	12.3	9.6	8.5
السعودية	10.5	16.3	34.4	(4.7)	3.4	14	16.6	11.2
الامارات العربية المتحدة (1)	7.3	16	16.8	(12.8)	(2.2)	3.1	7.5	7.5

المصدر: صندوق النقد الدولي

(1) : الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وتقديرات امانة أبوظبي ودبي والشارقة.

فجوة الادخار - الاستثمار

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي (م د ب)	6957.90	8170.48	9,667.29	8624.77	9668.19	10900.72
اجمالي الدخل القومي المتاح	6237.20	7500.68	8652.79	7199.47	8158.59	8714.42
الاستهلاك	3300.78	3571.55	4404.04	4734.0	5231.64	5506.22
الادخار	2936.42	3929.13	4248.75	2465.47	2926.95	3208.20
نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	42.21	48.1	44	54.9	30.3	29.4
اجمالي الاستثمار	2052.51	2741.30	3337.41	2178.63	2518.09	1938.11
نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	29.5	33.6	34.5	25.3	26.1	17.8
الادخار - الاستثمار	883.91	1187.83	911.3	286.84	408.86	1970.09
نسبة الفجوة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	12.7	14.5	9.4	3.3	4.2	11.7
صافي الحساب الجاري	822.5	1092.9	848.6	210.6	289.5	1220.9
الى الناتج المحلي الاجمالي نسبة صافي الحساب (%)	11.8	13.4	8.8	2.5	3.0	11.2

السياسة الصناعية Industrial Policy

مصطلح السياسة الصناعية لا يشير إلى السياسة في القطاع الصناعي كما يبدو من التسمية ولكن يمكن القول بأنه يشير إلى السياسة الاقتصادية المصممة للتأثير على التوزيع الفعلي للموارد بين قطاعات الانتاج عبر وسائل غير السياسات النقدية والضريبية والتي تصمم عادة للتأثير على المتغيرات الماكرواقتصادية المختلفة.

ومن اهم هذه السياسات الصناعية يمكن
الاشارة إلى:

(1) سياسة المنافسة: والتي تعنى بها التأثير
على الأسواق أو الشركات التي تسلك
انواع محددة من السلوك.

(2) السياسة الاقليمية: وتؤثر على التوزيع
المكاني للصناعات.

(3) سياسة الابتكار: وتؤثر على التكنولوجيا
المستخدمة للشركات.

(4) السياسة التجارية: وهي سياسات تصمم
لحماية شركات وصناعات معينة.

❖ والسياسة الصناعية في الممارسة
العملية، عادة، موجهة بشكل كبير
إلى القطاع الصناعي أو الاساسي
ولكن ليس هناك سبب ان لا تكون
موجهة إلى قطاع الخدمات.

❖ يبقى القول بان الاقتصاديين يجادلون
بان التدخل عبر السياسة الصناعية
مبرر اذا نتج عن هذا التدخل زيادة
صافية في الرفاه الاقتصادي وذلك
حسب مبدأ Pareto improvement
Criterion «طالما، الافراد الذين
يستفيدون يستطيعون في المبدأ،
تعويض الآخرين الذين يخسرون فإن
الرفاه سيعزز».

السياسة الصناعية والتنويع الاقتصادي

تشير الدراسات الحديثة ان الدول الفقيرة عندما تتحول الى دول غنية فإنه يتبع ذلك تراجع في التركيز في الانتاج القطاعي والعمالة وزيادة في تنوع الاقتصاد.

فلقد اشارت دراسة «مراحل التنويع» نشرت في مجلة American Economic Review للمؤلفين Jean Imbs and Romain Wacziarg الى ان الدولة في مرحلة التنمية

تدخل في عملية التنويع حتى تصل
الى مستوى الدخل في ايرلندا.
وحيثا ك يبدأ من جديد نمط الانتاج
في التركيز. وعليه، فإذا ما تم ايجاد
علاقة بين التركيز القطاعي ومتوسط
دخل الفرد، فإن هذه العلاقة تشبه
الى حد كبير شكل U.

وفي ضوء ما تقدم، تأتي تبني
التنوع الاقتصادي كسياسة صناعية
يمكن للحكومة ان تأخذ بها وتدفع
القطاع الخاص الى التفاعل معها.
وكما هو معروف فإن التنوع يمتلك
قوة خاصة في تطوير اي اقتصاد.

السياسة الصناعية: أهم الأمثلة المناطق الاقتصادية الحرة

Free economic zones

تشكل تجربة المناطق الاقتصادية
الحرة احدى التجارب الواضحة
للسياسة الصناعية التي يمكن
للحكومات ان تستخدمها لتشجيع
الاستثمار المحلي والاجنبي من ناحية
والتصدير من ناحية اخرى.

و يوجد حالياً ما يقارب من 1000 منطقة
صناعية وتجارية حرة في العالم. وتقدم
الحكومات، عادة، للشركات العاملة في
هذه المناطق العديد من الحوافز مثل:

- الاعفاء من الضرائب.
- الاعفاء من القيود الإدارية.
- بنية تحتية وخدمات كهرباء، ماء واتصالات.
- اعفاء من شروط قوانين العمل.

الصين ... والمناطق الحرة

ويمكن الاشارة هنا الى دور المناطق الاقتصادية الحرة في سياسة تحرير الاقتصاد في الصين والتي بدأت في اواخر السبعينيات. ففي اغسطس 1980، اعلنت الصين تشييد اربع مناطق اقتصادية حرة والتي شكلت مدينة Shenzhen البداية من هذا المشوار. ولقد شكل نجاحها تشييد المزيد من هذه المناطق في الصين.

وهكذا، شكلت المناطق الاقتصادية الحرة المصدر الاساسي في نمو التجارة الصينية والتي وصلت في العام الماضي (2012) إلى ما يقارب 3.87 تريليون بفائض \$231.1 بليون متفوقة بذلك على الولايات المتحدة والتي تقدر تجارتها في نفس العام \$3.82 تريليون يعجز تجاري بلغ \$727.9 بليون. وعليه، احتلت الصين المرتبة الاولى عالمياً في حجم التجارة الخارجية.

السياسة الصناعية... وسنغافورة

استقلت سنغافورة من الحكم البريطاني في 1959، والاستقلال من ماليزيا في عام 1965. ومنذ 1965، حققت سنغافورة معدل نمو اقتصادي عالي. وتتميز سنغافورة حالياً:

- ❖ التوظيف الكامل.
- ❖ معدلات الادخار والاستثمار العالية.
- ❖ وضع صحي للميزان المدفوعات.
- ❖ تراكم الفوائض الخارجية.
- ❖ معدل تضخم منخفض.

تتميز سنغافورة بصغر المساحة (630 كيلو متر مربع)، وفقر الموارد الطبيعية، والاعتماد الكبير على الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

تبنت الحكومة سياسة صناعية ادت الى تحولها الى

مدينة عالمية

وادت الى تحول اقتصادها من اقتصاد يعتمد على إعادة التصدير للمواد الأولية والسلع الصناعية إلى مركز للصناعات ذات القيمة المضافة العالية، ومركز اقليمي وعالمي لخدمات البنوك والاستثمار.

السياسة الصناعية... كوريا الجنوبية

تبنت كوريا اول خطة خمسية للتنمية في عام 1962. حينذاك كان متوسط دخل الفرد \$87. واصبحت حالياً من الدول المتقدمة اقتصادياً. تعتبر كوريا نموذج للدولة التي استخدمت اسلوب التخطيط بشكل ناجح. فلقد استمرت كوريا في الاخذ بمبدأ الخطط الخمسية. وشكلت هذه الخطط اهمية في تطور الاقتصاد الكوري.

وترجع فعالية هذه الخطط إلى عاملين:

(1) التأثير الاعلاني Announcement effects
حيث تشير هذه الخطط الى التزام الحكومة، وتوضح الارشادات العامة ووعود الدعم التي تسمح للقطاع الخاص بوضع برامجه الخاص.

(2) التأثير التعليمي Educational effects
ادت تلك الخطط الخمسية الى توفير المعلومات لمتخذي القرار ومساعدتهم على اتخاذ القرارات القصيرة الامد التي تؤدي الى الدفع بمسيرة الاقتصاد.

ختاماً... والشكر
لحسن استماعكم